أثر تطبيق إتفاقية بازل 3 على سلامة النظام المصرفي

–دراسة حالة بنك الجزائر خلال فترة 2008-2016

Impact of Basel III on the integrity of the banking system

- Case study of the Bank of Algeria during the period 2008-2016 -

د.لعراب سارة
جامعة الجزائر-3-

ملخص: إن تطبيق مقررات لجنة بازل في مختلف الأنظمة المصرفية له أهمية كبيرة في ضمان سلامتها وإستقرارها وفعاليتها، وذلك من خلال ضمان وجود مستويات كافية ومناسبة من رأس المال تتناسب مع حجم ونوعية المخاطر المصاحبة للنشاط المصرفي، هذا ما جعل بنك الجزائر يسارع في تكييف نظامه المصرفي مع هذه المعايير، وهذا بإتباع مجموعة من الخطط والإستراتيجيات التي تتماشى مع طبيعة نظامه لضمان التطبيق الناجح والسليم لإتفاقيات بازل.

الكلمات المفتاحية: إتفاقية بازل 3، النظام المصرفي، كفاية رأس المال، المخاطر المصرفية، الرقابة المصرفية.

Abstract:

The implementation of the decisions of the Basel Committee in the different banking systems is of great importance to ensure its security, stability and efficiency, and this by ensuring that there are sufficient and appropriate levels of capital at all times. the size and the quality of the risks related to the banking activity, this is what led the Bank of Algeria to adapt its banking system to these standards, and this by following a set of plans and strategies which are in conformity with the the nature of the system to ensure the effective and appropriate application of Basel ،

Key words: Basel 3, Banking system, Capital adequacy, Bank risks, Banking supervision

1. مقدمة:

يسعى البنك المركزي دائما إلى ضمان وسلامة وإستقرار النظام المالي ككل والنظام المصرفي بشكل خاص للدولة، معتمدا في ذلك على مجموعة من الأدوات والإجراءات، ومن أهمها الرقابة المصرفية التي تعتبر بمثابة العملية التي يتم من خلالها إكتشاف المشاكل التي يعاني منها الجهاز المصرفي والقيام بالإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب، تهتم الرقابة المصرفية بنوعين من الرقابة، الأولى ذاتية تتجسد في وجود أنظمة الضبط والمراجعة والمراقبة الداخلية للبنك بهدف المحافظة على أصوله والتأكد من سلامة وصحة العمليات المصرفية وتقليل المخاطر إلى أقل حد ممكن مع توفير الحماية والضمان والأمان للمودعين والدائنين، أما الثانية فهي خارجية تتمثل في رقابة البنك المركزي، والذي حاول إرساء مقررات لجنة بازل 3 في نظامه المصرفي بشكل تدريجي من جهة، وبالشكل الذي يتناسب مع طبيعة أنظمتها المصرفية من جهة أخرى، إلا أن تطبيق هذه المعايير في البنوك الجزائرية سينجر عنه مجموعة من الآثار والتي تتباين بين الإيجابية والسلبية، ومن هنا تتضح معالم الإشكالية الرئيسية كالتالي:

ما هو أثر تطبيق إتفاقية بازل 3 على سلامة النظام المصرفي ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية إرتأينا تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة أقسام:

أولا: ماهية الرقابة المصرفية

ثانيا: معالم إتفاقية بازل 3

ثالثا: تطبيق بنك الجزائر لإتفاقية بازل 3 وأثرها على سلامة نظامه المصرفي

أولا: ماهية الرقابة المصرفية

1- تعريف الرقابة المصرفية: هي مجموعة الإجراءات الوقائية والعلاجية التي تنتهجها البنوك المركزية، بهدف تجنب الإختلالات الناشئة عن الأزمات المالية، وإلزام البنوك بإتخاذ التدابير التصحيحية اللازمة بما يحول دون التعرض لمخاطر الفشل النظامي الذي يؤدي إلى إنهيار الثقة في القطاع المصرفي والإقبال الواسع للمودعين على سحب ودائعهم وبالتالي إنهيار النظام المصرفي بأكمله[1].

2- أهمية الرقابة المصرفية: تعتبر الرقابة المصرفية وظيفة جوهرية لحماية البنوك وضمان حسن سير العمل فيها، وذلك للأسباب التالية:[2]

- توفير الحماية والضمان والأمان للأموال التي يحتفظ بها المستثمرون في البنوك؛
- تعزيز ثقة البنوك، والتي تعد أساس إئتمان البنك، نظرا لأن رأس مال البنك عادة صغير بالنسبة لحجم العمليات التي يقوم بها؛
- الحد من المخاطر التي تتعرض لها الإستثمارات التي يقوم بها القطاع البنكي؛
- تأكيد سلامة ودقة عمليات البنك وصحة قيدها، نظرا لكبر عددها وتشعبها وتداخلها، وتقليل المخاطر إلى أقل حد ممكن؛
- تأدية الخدمات البنكية للعملاء بدقة وسرعة مما يساعد على جذبهم؛
- التأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية من خلال إستخدام الوسائل الآلية والإلكترونية.

3- أهداف الرقابة المصرفية: يمكن تلخيص الأهداف الرئيسية للرقابة المصرفية في النقاط التالية:[3]

- الحفاظ على إستقرار النظام المصرفي والمالي، وذلك من خلال وضع وتعزيز سياسات إقتصادية كلية وهيكلية مناسبة، إقامة نظام مالي يتوفر فيه إطار تأسيسي ورقابي مكتمل، ضمان فعالية الإطار الرقابي والإحترازي الذي تخضع له المؤسسات المالية وأنظمة الدفع؛
- ضمان كفاءة عمل الجهاز المصرفي، وذلك من خلال تقييم العمليات الداخلية بالبنوك وتحليل العناصر المالية الرئيسية وتوافق عمليات البنوك مع الأطر العامة للقوانين الموضوعة، تقييم الوضع المالي للبنوك للتأكد من قدرتها على الوفاء بإلتزاماتها، وفحص الحسابات والمستندات الخاصة بالبنوك للتأكد من جودة الأصول وتجنب تعرضها للمخاطر؛
- حماية حقوق المودعين، وذلك عن طريق تدخل الجهات الرقابية لفرض سيطرتها وإتخاذ الإجراءات المناسبة لتفادي المخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها الأموال في حالة عدم تنفيذ المؤسسات الإئتمانية لإلتزاماتها تجاه المودعين؛

- تعزيز دور البنوك، من خلال إطلاع الجهات الرقابية على أوضاع البنوك والتي تجعلها تمتلك قاعدة معلومات مصرفية عن كافة البنوك العاملة في الجهاز المصرفي تؤهله للتنبؤ بإحتمالات الوقوع في الأزمات؛
- توفير مستوى عالي من الشفافية، من خلال الرقابة الفعالة والمضبطة والتي تجنب البنوك من التعرض لمخاطر التعثر وتحسن من أدائها عن طريق التقليل من ظاهرة تباين المعلومات ونقص الشفافية.

4- العناصر الأساسية في الرقابة المصرفية: هناك العديد من العناصر المهمة التي لا يجب الإغفال عنها في الرقابة المصرفية كونها تمثل الركائز لمدى متانة وسلامة البنوك وهي:[4]

* **كفاية رأس المال:** يستخدم رأس مال البنك كركيزة لإمتصاص الخسائر في حال حدوثها وكذلك من أجل تمويل البنية التحتية للبنوك وللدلالة على أهمية رأس المال.

* **السيولة:** هي مدى قدرة البنك على الوفاء بإلتزاماته في الوقت المحدد خاصة تلك المتعلقة بودائع العملاء، ويعتبر هذا الأمر أساسيا للحفاظ على سمعة البنك وضمان إستمراريته.

* **تركز المخاطر:** كلما كان هناك تركز أكبر كلما زاد إحتمال حدوث خسائر، والأسلوب التقليدي للحد من هذه المخاطر هو تحديد حجم إلتزامات العميل كنسبة من حجم رأس مال البنك.

* **نوعية الموجودات:** هي مدى قدرة المقترض على خدمة الدين، حيث أن نوعية منتوجات البنك تؤثر على إيرادات البنك وعلى رأس ماله وسيولته.

* **الأنظمة والضوابط:** حتى تكون أنظمة الضبط فعالة يجب أن تتصف بالشمولية وأن تكون موثقة بشكل جيد، وتتم مراجعتها بشكل دوري وتكون مفهومة من قبل الأشخاص والمعنيين في البنك.

* **الإدارة:** يجب أن يتمتع مجلس إدارة البنك بالقوة ويجب أن يكون ملما بأعمال البنك خاصة في وضع السياسات والإستراتيجيات ومراقبة المخاطر.

ثانيا: معالم إتفاقية بازل 3

1- تعريف إتفاقية بازل 3: هي عبارة عن مجموعة من الإصلاحات المصرفية التي طورتها لجنة بازل للرقابة على المصارف، لتعزيز متانة النظام المصرفي وضمان إستقرار الأسواق المالية العالمية وتحصين المصارف من مختلف الأزمات المالية المستقبلية[5].

2- أهداف إتفاقية بازل 3: تهدف إتفاقية بازل 3 إلى:[6]

- تحسين قدرة المصارف على إمتصاص الصدمات والأزمات الناتجة عن الضغوط المالية والإقتصادية؛
- تعزيز الشفافية والإفصاح في المصارف وكذا سيولتها وحوكمتها؛
- توسيع تغطية المخاطر وتحسين نوعية رأس مال المصرف؛
- الحد من توسع المصارف في منح القروض.

3- إصلاحات إتفاقية بازل 3: تنطوي إتفاقية بازل 3 على مجموعة من الإصلاحات المصرفية، من بينها:[7]

- إلزام البنوك بالإحتفاظ بقدر من رأس المال الممتاز يعرف بإسم رأس المال الأساسي، ويتألف من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها، ويعادل 4,5% على الأقل من أصولها التي تكتنفها المخاطر؛

- تكوين إحتياطي جديد منفصل يتألف من أسهم عادية ويعادل 2,5% من الأصول، أي أن البنوك يجب أن تزيد من كمية رأس المال الممتاز الذي تحتفظ به لمواجهة الصدمات المستقبلية إلى ثلاثة أضعاف ليبلغ نسبة 7%؛

- رفع معدل المستوى الأول من رأس المال الإجمالي الحالي من 4% إلى 6% وعدم إحتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية رأس المال.

4- محاور إتفاقية بازل 3: إرتكزت إتفاقية بازل 3 على خمسة محاور أساسية وهي:[8]

- **تحسين جودة وتجانس وشفافية الأموال الخاصة:** حيث نصت إتفاقية بازل 3 على رفع وتحسين نوعية الأموال الخاصة لتعزيز قدرتها على إمتصاص الخسائر والتحكم في التسيير في أوقات الضغط.

- **تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة:** حيث عملت إتفاقية بازل 3 على تغطية هذه المخاطر من خلال فرض متطلبات رأس مال أكبر مما كان عليه في إتفاقية بازل 2.
- **الرافعة المالية:** حيث لجأت إتفاقية بازل 3 إلى إدخال نسبة الرافعة المالية والتي من خلالها يمكن تحديد مدى إعتماد المصارف في تمويل أصولها على مصادر تمويل ذات دخل ثابت بهدف تعظيم عائد المساهمين، مع تحديد حد أقصى لهذه النسبة ب3% من الشريحة الأولى لرأس المال.
- **القدرة على الصمود وإمتصاص الصدمات:** حيث ركزت إتفاقية بازل 3 على قدرة المصارف على الصمود وإمتصاص الصدمات من خلال حثها على عدم ربط عمليات الإقراض بشكل كامل بالدورة الإقتصادية، وذلك ببناء نظام يضع حواجز لرأس المال في أوقات الرواج وتخفيضها في أوقات الإنكماش للحفاظ على إستقرار النظام المصرفي.
- **السيولة:** حيث بلورت إتفاقية بازل 3 معيار عالمي للسيولة نظرا لأهميته في العمل على إستقرار النظام المالي والمصرفي في العالم، وقد إعتمدت إتفاقية بازل 3 نسبتين للسيولة، الأولى للمدى القصير والثانية للمدى المتوسط والطويل.

5- إنعكاسات إتفاقية بازل 3 على النظام المصرفي: إن الإلتزام بمتطلبات إتفاقية بازل 3 سينتج عنه إنعكاسات متعددة على النظام المصرفي، من أهمها:[9]

- تعزيز إستقرار القطاع المصرفي الدولي والتقليص من خطر تعرض المصارف إلى الإفلاس؛
- دفع المصارف إلى البحث عن مصادر تمويل جديدة لدعم إحتياجاتها الرأسمالية؛
- إرتفاع أسعار مختلف الخدمات المصرفية نتيجة إرتفاع تكاليفها؛
- تشديد التوسع الإئتماني ورفع تكلفة القروض الممنوحة، ومنه التأثير على مساهمة المصارف في تمويل المشاريع التنموية الضخمة؛
- تقليل الأرباح الموزعة على حملة الأسهم ومنه خفض العائد على حقوق المساهمين، وبالتالي تراجع إقبال المستثمرين عن شراء أسهم المصارف والمؤسسات المالية؛
- تراجع نسبة مساهمة المصارف في تمويل مختلف الأنشطة سواء المتعلقة بالأفراد، المؤسسات أو الحكومات، وبالتالي تراجع معدلات الإستهلاك والإستثمار والنمو.

ثالثا: تطبيق بنك الجزائر لإتفاقية بازل 3 وأثرها على سلامة نظامه المصرفي

1- تقديم عام لبنك الجزائر: بنك الجزائر هو البنك المركزي للجزائر، تم إنشاؤه سنة 1962، يقع مقره في الجزائر العاصمة، في 13 ديسمبر 1962 تم توقيع "إتفاقية نقل إمتياز إصدار بنك الجزائر"، تشمل هذه الإتفاقية إتفاقيتين ماليتين موقعة بين أحمد فرنسيس (وزير المالية الجزائري) وجان مارسيل جاناني (فرنسية – جزائرية)، الأولى بشأن العلاقات بين الخزينة الجزائرية والخزينة الفرنسية، والثانية متعلقة بالتحويل إلى البنك المركزي الجزائري من إمتياز إصدار بنك الجزائر بمساعدة تقنية من بنك فرنسا (31 ديسمبر 1962)، هذه الإتفاقية الفرنسية الجزائرية هدفها تنظيم وعمل خدمات الخزينة الجزائرية.

إن مهمة بنك الجزائر هي الحفاظ على الإئتمان، التبادل وشروط تطوير الإقتصاد المعدل، كما يضمن أفضل الشروط للبنوك والمؤسسات المالية والأجنبية بإستمرار إحترام معدلات الإدارة المصرفية والسيولة وإستخدام الأموال الخاصة[10].

2- أثر تطبيق بنك الجزائر لإتفاقية بازل 3 على سلامة نظامه المصرفي: تهدف معظم البنوك المركزية في مختلف دول العالم إلى تحقيق وضمان سلامة أنظمتها المصرفية من خلال تبني أحدث المعايير في المجال المصرفي ومن أهمها إتفاقية لجنة بازل، التي تعزز مستوى مناعة هذه الأنظمة مما يجعلها قادرة على الصمود أمام الصدمات.

أ- الأثر على صلابة البنوك: تحدد صلابة البنوك من خلال إحتفاظها برؤوس أموال كافية تمكنها من إستيعاب كل الخسائر الناجمة عن كل المخاطر التي تتعرض لها، والذي يترجم في معدل كفاية رأس المال الذي يحتسب برأس المال المرجح بأوزان المخاطر على الأصول، والجدول الموالي يبين تطور معدل كفاية رأس المال في البنوك الجزائرية خلال الفترة 2008-2016:

الجدول رقم (02): تطور معدل كفاية رأس المال في البنوك الجزائرية خلال الفترة 2008-2016

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
البنوك الجزائرية (%)	16,54	21,18	23,31	23,77	23,62	21,50	16,02	18,70	18,90

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على تقرير التطور الإقتصادي والنقدي في الجزائر للسنوات 2011-2016.

الشكل رقم (01): تطور معدل كفاية رأس المال في البنوك الجزائرية خلال الفترة 2008-2016

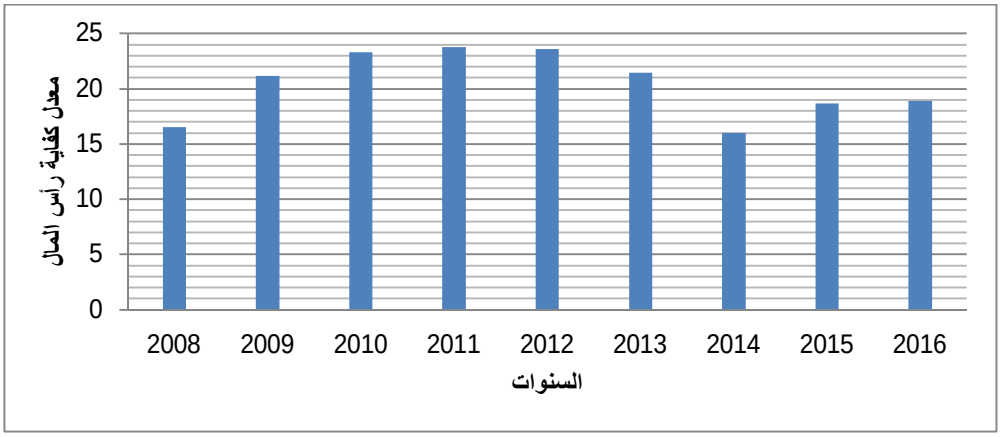

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على الجدول رقم (02).

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن كل البنوك الناشطة في الجزائر سجلت معدلات كفاية رأس المال تفوق بكثير الحد الأدنى المحدد في إتفاقيات بازل، مما يجعلها قادرة على إستيعاب كل الخسائر الناجمة عن كل المخاطر المحتمل التعرض لها، فمعدل كفاية رأس المال إرتفع من 16,54% سنة 2008 إلى 21,50% سنة 2013 وهذا حسب إتفاقية بازل 1، لتسجل سنة 2014 نسبة 16,02% حسب إتفاقية بازل 2، وهذا الإنخفاض يرجع إلى إدخال المخاطر السوقية والتشغيلية في حساب النسبة وإستعمال الأسلوب المعياري في حساب المخاطر الإئتمانية بالإضافة إلى زيادة حجم الإستبعادات من القاعدة الرأسمالية للبنوك، ليتحسن معدل الملاءة للبنوك إلى غاية سنة 2016 والذي سجل نسبة 18,90% مما يثبت صلابة البنوك.

مما سبق نستنتج أن تطبيق مقررات بازل خاصة إتفاقيتي بازل 2 و3 في هذه الأنظمة المصرفية أدى إلى إحتفاظها برؤوس أموال عالية وذات جودة عالية، مما يعزز من صلابتها المالية وقدرتها على تحمل الصدمات.

ب- الأثر على جودة الأصول: تحدد جودة أصول البنوك من خلال دراسة إحتمالية تدني قيمتها، حيث تتأثر نوعية أصول البنوك بصفة كبيرة بحجم القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض وذلك راجع لكون القروض المصرفية من أهم أصول البنوك التجارية، والجدول الموالي يبين تطور نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض في البنوك الجزائرية خلال الفترة 2008-2016:

الجدول رقم (02): تطور نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض في البنوك الجزائرية خلال الفترة 2008-2016

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
البنوك الجزائرية(%)	غ م	21,14	18,31	14,45	11,73	10,56	9,21	8,81	8,60

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على تقرير التطور الإقتصادي والنقدي في الجزائر للسنوات 2011-2016.

الشكل رقم (02): تطور نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض في البنوك الجزائرية خلال الفترة 2008-2016

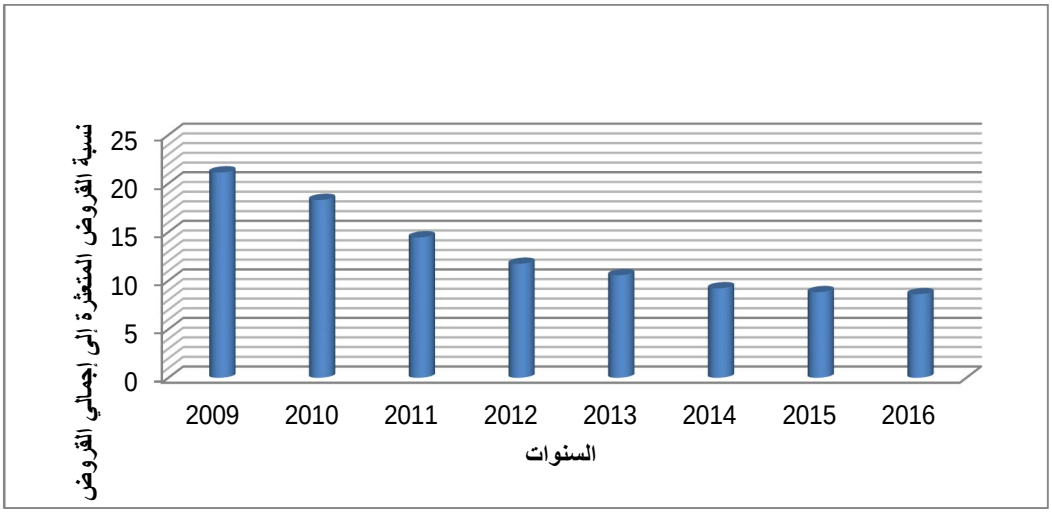

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على الجدول رقم (03).

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن البنوك الجزائرية سجلت إنخفاضا مستمرا في مؤشر حجم القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض من 21,14% سنة 2009 إلى 8,60% سنة 2016، ويرجع سبب القروض المتعثرة في البنوك الجزائرية إلى تعثر القروض الممنوحة من البنوك العمومية بسبب التركيز القوي لقروض المؤسسات الخاصة، ولقد أدى تحسن إدارة المخاطر الإئتمانية في هذه البنوك بسبب تطبيق مقررات بازل إلى إنخفاض هذه النسبة من سنة إلى أخرى بالإضافة إلى سياسة الحكومة في تطهير الديون المتعثرة الخاصة بالمؤسسات العمومية.

مما سبق نستنتج أن تطبيق مقررات لجنة بازل خاصة بازل 2 و3 في هذه الأنظمة المصرفية أدى إلى تحسن جودة أصولها.

ج- الأثر على حقوق الملكية: لقد تعرضت حقوق الملكية في البنوك الجزائرية إلى تغيرات كبيرة جدا خاصة في فترة التمهيد لتطبيق إتفاقية بازل، حيث أن الكبيرة جدا خاصة في فترة التمهيد لتطبيق إتفاقية بازل، حيث أن الإنتقال لتطبيق إتفاقيتي بازل 2 و3 إستوجب على البنوك توفير رؤوس أموال إضافية للوصول للحد الأدنى لكفاية رأس المال المقرر أو المحافظة على نفس المستوى، وتمثل حقوق الملكية الجدار الذي يمنع تسرب الخسائر غير المتوقعة إلى أموال المودعين لهذا تهتم البنوك كثيرا بتنميتها بشكل مستمر، والجدول الموالي يبين تغير حقوق ملكية البنوك الجزائرية خلال الفترة 2008-2016:

الجدول رقم (04): تغير حقوق ملكية البنوك الجزائرية خلال الفترة 2008-2016

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
البنوك الجزائرية(مليار دج)	352,6	472	539	609,9	667	724,2	744,4	863,9	880

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على تقرير التطور الإقتصادي والنقدي في الجزائر للسنوات 2011-2016.

الشكل رقم (03): تغير حقوق ملكية البنوك الجزائرية خلال الفترة 2008-**2016**

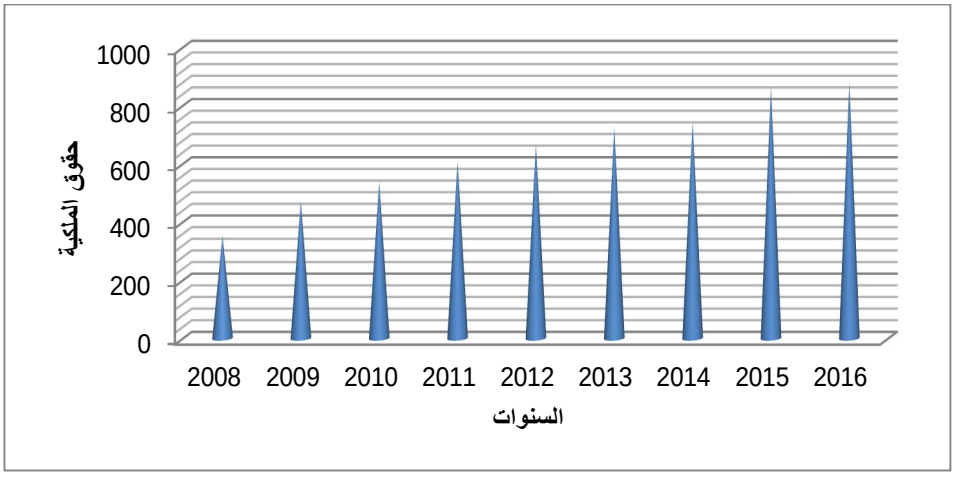

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على الجدول رقم (04).

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن حقوق ملكية البنوك الجزائرية شهدت تطورا ملحوظا وبنسب متذبذبة، حيث سجلت أعلى زيادة سنة 2008 بنسبة 77,5% والذي تزامن مع رفع بنك الجزائر للحد الأدنى لرؤوس أموال البنوك، حيث تجدر الإشارة إلى أن هذه الزيادة كانت بصفة كبيرة في البنوك العمومية، لتنخفض وتيرة نمو حقوق الملكية في الفترة 2009-2014

مع تحقيق البنوك الجزائرية معدلات ملاءة عالية في هذه الفترة، لترتفع مجددا حقوق الملكية إلى غاية سنة 2016 وبلغت 880 مليار دج، والتي تزامنت مع دخول إتفاقية بازل 2 حيز التطبيق.

مما سبق نستنتج أن تطبيق مقررات لجنة بازل خاصة إتفاقيتي بازل 2 و3 في هذه الأنظمة المصرفية أدى إلى تحسن مستوى حقوق ملكيتها.

د- الأثر على السيولة: تسعى معظم البنوك إلى الإحتفاظ بسيولة كافية لتلبية سحوبات المودعين من جهة وطلبات القروض من جهة أخرى، وبالتالي فسيولة المصرف تتأثر كثيرا بحجم الودائع والقروض، حيث أن الفرق بينهما يبين لنا حالة السيولة في البنك سواء كانت حالة فائض أو عجز، بالإضافة إلى ذلك فإن نسبة التوظيف (القروض/الودائع) تعطي لنا تعبير أكثر عن حالة السيولة في البنك حيث كلما إنخفضت كانت مؤشرا على وجود السيولة في البنك، والجدول الموالي يبين لنا وضعية السيولة في البنوك الجزائرية خلال الفترة 2008-2016:

الجدول رقم (04): وضعية السيولة في البنوك الجزائرية خلال الفترة 2008-2016

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
السيولة (مليار دج)	2547,7	2061,6	2551	3006,5	2950,4	2631,1	2612,9	2302,5	2250
نسبة التوظيف(%)	50,64	59,95	78,05	80,67	59,23	69,5	71,3	79,1	82,4

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على تقرير التطور الإقتصادي والنقدي في الجزائر للسنوات 2011-2016.

الشكل رقم (04): وضعية السيولة في البنوك الجزائرية الشكل رقم (05): نسبة التوظيف في البنوك الجزائرية

خلال الفترة 2008-2016

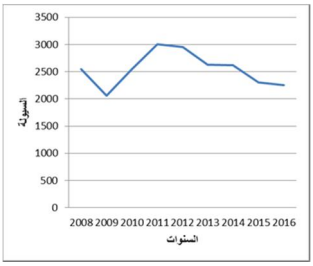

خلال الفترة 2008-2016

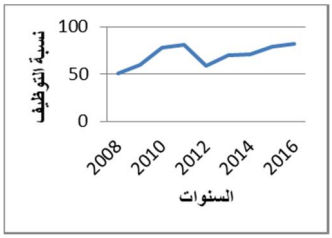

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على الجدول رقم (05). المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على الجدول رقم (05).

من خلال الشكلين أعلاه نلاحظ أن البنوك الجزائرية تعاني من فائض في السيولة خلال الفترة 2010-2015، والذي يرجع أساسا إلى نمو الودائع بوتيرة متسارعة مقارنة بنمو القروض الممنوحة للإقتصاد في هذه البنوك، حيث شهدت مستويات الفائض في البنوك الجزائرية إنخفاضا من سنة إلى أخرى والذي يرجع أساسا إلى سياسة بنك الجزائر في إمتصاص فائض السيولة في البنوك الجزائرية بإستخدام أدوات السياسة النقدية من جهة، وإلى تطبيق معامل السيولة في البنوك الجزائرية منذ سنة 2011 من جهة أخرى، حيث إنخفض مستوى الفائض من 3006,5 مليار دج سنة 2011 إلى 2250 مليار دج سنة 2016 أي بنسبة 33,6%، كما نلاحظ أيضا إرتفاع نسبة التوظيف خاصة بعد تطبيق معامل السيولة سنة 2012 من 59,23% إلى 82,4% سنة 2016 مما يشير إلى إنخفاض حجم السيولة في البنوك الجزائرية.

مما سبق نستنتج أن تطبيق مقررات لجنة بازل خاصة إتفاقيتي بازل 2 و3 أدى إلى إنخفاض حجم السيولة في البنوك الجزائرية.

هـ- الأثر على الإئتمان: يعتبر الإئتمان المصرفي من أهم أوجه الإستخدامات في البنوك التجارية والذي يؤدي إلى تحقيق أكبر نسبة من الأرباح، وقد عرف حجم الإئتمان الممنوح في البنوك الجزائرية تذبذبا خلال الفترة 2008-2016 متأثرا بوتيرة النشاط الإقتصادي، بالإضافة إلى ذلك فالشروع في تطبيق مقررات بازل 2 و3 يؤدي إلى تقليص السيولة الموجهة للإئتمان، والجدول الموالي يبين حجم القروض في البنوك الجزائرية خلال الفترة 2008-2016:

الجدول رقم (06): حجم القروض في البنوك الجزائرية خلال الفترة 2008-2016

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
البنوك لجزائرية (مليار دج)	2614,1	3085,1	3268,1	3726,5	4287,6	5156,3	6504,6	7277,2	7907,8

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على تقرير التطور الإقتصادي والنقدي في الجزائر للسنوات 2011-2016.

الشكل رقم (06): حجم القروض في البنوك الجزائرية خلال الفترة 2008-2016

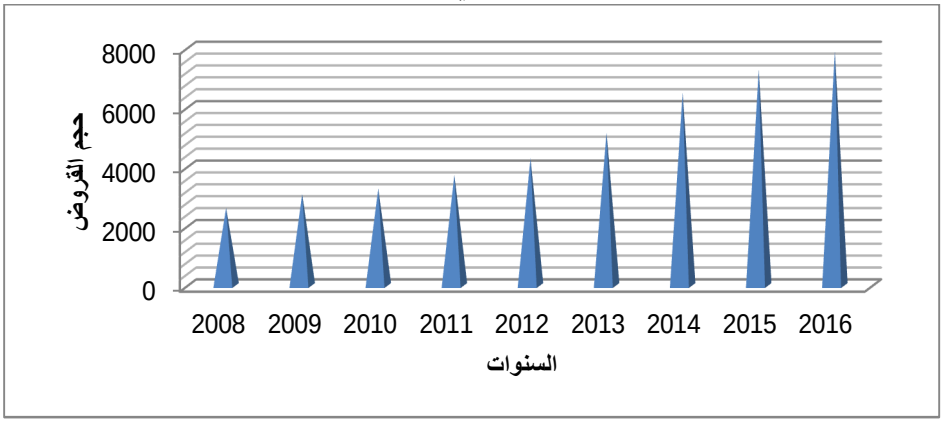

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على الجدول رقم (06).

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن حجم القروض الممنوحة للإقتصاد من طرف البنوك الجزائرية في زيادة مستمرة من سنة إلى أخرى وبوتيرة نمو متذبذبة، حيث إنخفضت وتيرة نمو القروض الممنوحة خلال الفترة 2008-2010 بنسبة 13% لترتفع مجددا خلال الفترة 2011-2014 بنسبة 12% لتنخفض مرة أخرى إلى غاية سنة 2016 بنسبة 15%، حيث يرجع هذا التذبذب إلى التراجع في وتيرة النشاط الإقتصادي في الجزائر خاصة سنة 2014 بسبب إنخفاض أسعار البترول وتبني سياسة إنكماشية من جهة، ومن جهة أخرى فدخول إتفاقيتي بازل 2 و3 حيز التطبيق أدى إلى التقيد في منح الإئتمان للمشاريع الناجحة للتقليص من حجم القروض المتعثرة وتخفيض السيولة الموجهة للتوظيف بالرغم من أن البنوك الجزائرية تعاني من فائض في السيولة.

مما سبق نستنتج أن تطبيق مقررات لجنة بازل خاصة إتفاقيتي بازل 2 و3 أدى إلى إنخفاض حجم القروض.

خاتمة:

لقد سعى بنك الجزائر منذ نشأته إلى ضمان سلامة ومتانة نظامه المصرفي مما يسمح له بالتصدي لمختلف الصدمات الداخلية والخارجية التي تهدد إستقراره، وذلك من خلال تبني أحدث المعايير في مجال الرقابة وإدارة المخاطر المصرفية والمتمثلة في مقررات لجنة بازل، حيث بذل مجهودات كبيرة من أجل مسايرة هذه المعايير وذلك بالإعتماد على مجموعة من

الخطط والإستراتيجيات، إلا أنه تأخر كثيرا في تطبيق معايير لجنة بازل خاصة إتفاقيتي بازل 1 و2، أما بالنسبة لإتفاقية بازل 3 فقد شرع بنك الجزائر في تطبيقها بشكل تدريجي، ونتج عنها عدة آثار، فمن جهة أدى تطبيق هذه المعايير إلى ضمان سلامة البنك المركزي والنظام المصرفي ككل، ومن جهة أخرى أثر بشكل متباين على عدة جوانب من أعماله خاصة جانب حقوق الملكية، السيولة والإئتمان المصرفي.

النتائج المتوصل إليها:

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- يتميز النظام المصرفي للجزائر بسيطرة البنوك العمومية على حصة كبيرة من النشاط المصرفي، كما أنها تتميز بنسب تركيز عالية؛

- سعى بنك الجزائر لضمان سلامة وإستقرار نظامه المصرفي خاصة مع التطورات المالية والبنكية التي عرفتها الساحة المصرفية الدولية من جهة، ومن جهة أخرى الظروف المحلية المحيطة بنظامه، مما فرض عليه مواكبة التطورات المالية والمصرفية الحاصلة في هذا المجال والمتمثلة في مقررات بازل؛

- أدى تطبيق بنك الجزائر لمقررات بازل 3 إلى تسجيل معدلات ملاءة مرتفعة عن الحدود المقررة، بالإضافة لإحتفاظها برؤوس أموال عالية وذات جودة عالية مما يعزز من صلابتها المالية وقدرتها على تحمل الصدمات من جهة، ومن جهة أخرى تم تسجيل إنخفاض في معدل القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض وإرتفاع المخصصات المرصودة لذلك، مما يدل على تحسن جودة الأصول في بنك الجزائر، ومن هنا يمكن القول أن تطبيق مقررات بازل ساهم في تحقيق سلامة البنوك الجزائرية؛

- أدى تطبيق بنك الجزائر لمقررات بازل 3 إلى تحقيق تحسن مستمر في حقوق ملكية البنوك الجزائرية، وإنخفاض في مستوى سيولتها، وتيرة نمو قروضها المصرفية ومعدلات ربحيتها خلال الفترة 2008-2016 نتيجة للإحتفاظ بالسيولة لمقابلة الرفع في معدل كفاية رأس المال والإلتزام بنسب السيولة، بالإضافة إلى دمج جزء من الأرباح المحققة في حقوق الملكية ووضع إحتياطات لتغطية المخاطر.

قائمة المراجع:

[1] الداغر محمود محمد، قدوري طارق، مسؤوليات البنك المركزي في الرقابة على المصارف في ظل المخاطر المالية – إشارة إلى القطاع المصرفي الليبي، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثالث حول إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات – الآفاق والتحديات، جامعة الشلف، يومي 25 و26 نوفمبر 2008، ص9.

[2] السيسي صلاح الدين حسن، الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال – تقييم أداء البنوك والمخاطر المصرفية الإلكترونية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2011، ص 308.

[3] شرقي عمر، دور وأهمية الحوكمة في إستقرار النظام المصرفي، مداخلة ضمن ملتقى دولي حول الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، يومي 20 و21 أكتوبر 2009، ص 5.

[4] شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة المخاطر، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص ص269-270.

[5] Desmicht François, Pratique de l'activité bancaire, Edition Dunod, 2ème édition, Paris, 2007, p67.

[6] عبد المطلب عبد الحميد، الإصلاح المصرفي ومقررات بازل 3، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2013، ص314.

[7] Chabert Dominique, Manuel d'économie bancaire appliquée – Au cœur des entreprises bancaires, Edition Revue banque, Paris, 2007, p80.

[8] نجار حياة، إتفاقية بازل 3 وآثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013، ص ص280-283.

[9] مفتاح صالح، رحال فاطمة، تأثير مقررات لجنة بازل 3 على النظام المصرفي الإسلامي، مجلة دراسات إقتصادية إسلامية، المجلد 21، العدد 01، جدة، المملكة العربية السعودية، 2015، ص ص110-113.

[10] Banque d'Algérie, Documentation en ligne, disponible sur: www.bank-of-algeria.dz, consulté le 20 juillet 2018.